والولايـات المتحدة. فيمكن التحدّث عن تعاون اقليمي اردني ـ فلسطيني ـ اسرائيلي (بعد انشاء الدولة) في مجالات اقتصادية بعينها، تخلق اعتماداً متبادلاً بين الدول الثلاث، بل يمكن، أيضاً، النظر الى تعـاون اقليمي أوسع يضم الدول الثلاث وباقي الدول العربية الملاصقة. ان طرح اطروحات «ايجابية» وربطها بعمليات التسوية قد تشكل اغراء للطرف الاميركي الذي تبنّى بعض هذه المقولات من قبل. الجديد، هنا، انها تحدث في اطار وجود دولة فلسطينية.

في هذه العملية، فان الدبلوماسية الفلسطينية ينبغي لها ان تكون حريصة، في التعامل مع الادارة الجـديدة، على تجنّب العناصر شبه الصهيونية داخل الادارة (برنت سكوكروفت، مستشار الامن القومي، ومساعده لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد هاس، ولورنس ايغلبرغر، نائب وزير الخارجية، ودنيس روس، مدير قسم التخطيط طويل المدى في وزارة الخارجية)، وأن تحاول ان تجعل اتصالها مع الرئيس جورج بوش، ووزير خارجيته جيمس بيكر، ووزير الدفاع، بوسائل مباشرة، أو من خلال دول صديقة.

وبالنسبة الى النقطة الثانية، فان تكثيف الاتصال مع الاسرائيليين يظل، دائماً، عملية لازمة بين قيادة الانتفاضة والقوى العربية واليسارية في اسرائيل، أو بين المنظمة وقوى الوسط ويسار الوسط. ان زيادة الانقسام داخل المجتمع الاسرائيلي مسألة هامّة، لما تحدثه من اثر داخل الجيش الاسرائيلي، ولمـا تشقّـه داخل صفوف اليهود الاميركيين. ان هذا الامر يحتاج الى دراسة خاصة، تبحث فيها الاستفادة من العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والمؤتمرات الدولية. هنا، فان المنظمة ينبغي لها ان تضع بدائل مختلفة للسلام «بين الشعبين»، مع التركيز على الجـانب المستقبلي، كما أسلفنا. وربما يمكن البحث في عدم الرفض الكلي لمبادرة شامير الخاصة بالانتخابات في الضفة والقطاع، وربطها بضرورة الانسحاب أولاً، أو بوضع الضفة الفلسطينية تحت وصـاية الولايات المتحدة، أو الامم المتحدة. بمعنى آخر، ان كل رفض فلسطيني لمبادرة اسرائيلية ينبغي ان ينتهي بظهور شامير واليمين الاسرائيلي بمظهر الرافض للمبادرات الفلسطينية المتنوّعة، والمتعددة، والتي يحكمها، دائماً، مبدأ الانسحاب وانشاء الدولة الفلسطينية.

أما بالنسبة الى النقطة الثالثة، والاخيرة، فينبغي أن يكون مستهدفاً انتزاع مواقف محددة من الولايـات المتحـدة ازاء القضـايا المطروحة. فمن المعروف ان هناك مواقف رسمية اميركية خاصة بالارض المحتلة وتفسـير القرار الرقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الامن في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧. وهذه المواقف تقترب كثيراً من المواقف العربية، حيث تنصرف الى مبادلة الارض بالسلام؛ كما انها تجعل من القدس الشرقية جزءاً من الضفة الفلسطينية؛ كما ان هناك عدداً من المواقف ازاء قضية اللاجئين الفلسطينيين تتيح عودة بعضهم الى ارض فلسطين. هذه المواقف ظهرت في وثائق رسمية اميركية، منها «مبادرة روجرز»، وتصريحات المندوب الدائم للولايات المتحدة لدى الامم المتحدة خلال الفترة من ١٩٦٧ و١٩٧٣، وفي التفسيرات التي قدّمتها الولايات المتحدة الى الاردن بصدد اتفاقيتي كامب دافيد. ان هذه المواقف الرسمية الاميركية لم توافق اسرائيل على أي منها ابداً. وهي تسبب احتكاكاً دائماً بين الجانبين، خاصة وان اللوبي الاسرائيلي في واشنطن عادة ما يستخدم أوقات اعـلانها لاستعراض قوته والهجوم على السياسيين الاميركيين، وهو ما يسبب مرارة لديهم. وخلال السنوات الاخيرة، فان هذه المواقف أصبحت شبه منسيّة. وفي ظل «المدخل الاسرائيلي» الى السياسة الاميركية تجاه الشرق الاوسط، فان هناك اتجاهاً للتغاضي عنها، او نسيانها، تحت شعار «كل شيء قابل للتفاوض». ان المطلوب، الآن، من كل اتصال عربي بالولايات المتحدة، سواء أكان رسمياً أو